

العلامة الكبير
السيد محمد حسين الطباطبائي

الاسلام

ومتطلبات التغيير الاجتماعي

دار الغدير - بيروت

الإسلام
ومتطلبات التغيير الاجتماعي

العلامة الكبير
السيد محمد حسين الطباطبائي

الاسلام
ومتطلبات التغيير الاجتماعي

دار الغدير - بيروت

الطبعة الثانية
١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م

كلمة دار الترجمة

إنّ الامة الإسلامية ، في الوقت الحاضر ، بأمسّ الحاجة الى معرفة تراثها القيّم ، فهي لا تستطيع أن تحقق آمالها ، أو أن تستعيد حياتها ونشاطها الا به ، ولا بد من أن تهتم بذلك اهتماماً بالغاً . ولا بدّ من كتّاب وأصحاب قلم وفكر ينهضون بهذه المسؤولية ، ويحملون عبأها الخطير ، ومن ثمّ دور النشر التي لها دَوْرٌ مهم لا يُنْكر في هذا المضمار .

لذا ارتأت « دار الترجمة » للمكتبة الاسلامية الكبرى أن تحمل بعض هذا العبء وبعض هذه المسؤولية . وأخذت على نفسها هذا الجهد والمشاق في طريقها الذي انتهجته ، فرأت ان تبادر بترجمات كتب تهتم بالمواضيع الإسلامية والإجتماعية ، ولتحقق خدمتها للدين الحنيف والامة الإسلامية ، فشرعت — ولا تزال — بترجمات عدة لكتب نافعة لمؤلفين ايرانيين بلغات شتى — عربية — تركية —

اوردية . فهي بعملها هذا قد تستطيع أن تسدّ فراغاً في المكتبة العربية من جهة ، وان تجعل المسلم العربي يطّلع على آراء علماء ومفكرين إسلاميين في هذا القطر من العالم من جـ أخرى ، وما يقدمونه من أفكار لامتهم ، فضلاً عن أن دار الترجمة تساهم في الكتب الفارسية في القطر نفسه .

نسأل العلي القدير ان يوفقنا لأداء واجبنا أمام امتنا الإسلامية ، وأن يسدّد خطانا لما فيه الخير والصلاح ، انه ولي التوفيق .

مدير دار الترجمة

جعفر بهاء الدين

بسم الله الرحمن الرحيم

يميّز فصول هذا الكتاب عن كثير من الكتابات الاخرى في هذا الحقل أمران :

الأول) عدم اللجوء إلى الثرثرة الكلاميّة ، وإلى السرد الإنشائي الذي كَثُرَ بين كتّابنا ومؤلفينا المعاصرين .

فكل جملة وردت في هذا الكتاب قد صدرت عن تفكير عميق،واستهدفت إبراز مفهوم معيّن لا يُستغنى عنه.

والثاني) صدورُ جميع أفكار الكتاب ومفاهيمه عن قاعدة إسلاميّة محضة ، خالية من التأثر بالتيارات المعاصرة أو المخلفات السلبية في التراث ، وانطلاقُ هذه الأفكار والمفاهيم من إحاطة تامّة بالمفاهيم الاسلاميّة القرآنيّة الخالصة ومن وعي عميق لأهداف الاسلام الاجتماعية والانسانية .

وهي ميزة قلما تتصف بها الكتب الاسلامية التي تتناول القضايا المعاصرة .

إن الذين يعرفون شخصية كاتب هذه المقالات ، يدركون جيّداً ما أعنيه من إضفاء الميزتين المذكورتين على فصول هذا الكتاب .. لأنهم يعلمون مدى عمق الكاتب وأصالته في كلّ ما يصدر عنه .

إنّه ربيب الحوزات العلميّة الإسلاميّة في إيران والعراق ، وهو الآن أحد أعلام هذه الحوزات ، بل أحدُ روّاد الفكر الإسلامي في العالم .

درس العلوم الاسلاميّة على يد كبار العلماء وواصل دراساته وأبحاثه حتّى بلغ درجة كبيرة من الفهم الدقيق للاسلام ومن القدرة على استنباط المفاهيم الاسلامية الصحيحة من مصادرها الأصلية .

لقد عرفته المكتبة العربيّة الاسلاميّة من خلال تفسيره (الميزان في تفسير القرآن) الذي كتبه بالعربية في عشرين مجلّداً ، كما عرفه الغرب بالدرجة الاولى من خلال دراساته المترجمة في الفلسفة والعقيدة . لكنّ معظم مؤلفاته لازالت مدوّنة باللغة الفارسيّة فقط .

لقد ساهمت (المكتبة الاسلامية الكبرى) في نشر الكثير من الكتب الاسلامية المترجمة من الفارسية إلى العربيّة ، اسهاماً منها في استمرار التفاعل الفكري بين علماء المسلمين وفي إثراء المكتبة العربية الاسلامية بمؤلفات العلماء الإيرانيين،

وها هي الآن أقدمت على اتخاذ خطوة أخرى في هذا الحقل بنشر هذه المجموعة المترجمة من مقالات العلامة الكبير السيد محمد حسين الطباطبائي .

وفّق الله العاملين في هذه المؤسسة ووفّقنا لخدمة التراث الاسلامي ، إنه سبحانه وليّ التوفيق .

محمد علي آذرشب


تساؤل واستغراب

تقدر أهمية المسائل المطروحة على بساط البحث والمناقشة ، بمقدار ما تنطوي عليه من أهمية واقعيّة عمليّة ، وبمقدار النتائج التي تسفر عنها حين دخولها الميدان الاجتماعي بالفعل .

إن من المسائل البسيطة الأولية كشرب الماء وتناول الطعام مثلاً ، لتعادل في أهميتها حياة الانسان بأكملها وهي أثمن ما يمتلكه الانسان ... وفكرة تبدو أنها ثانوية وطفيفة كضرورة الحياة الجماعيّة ، تأخذ مكانها في ذهن الانسان لتسفر عن نظام موسّع ومعقّد من العلاقات والمبادلات الاجتماعية .

لا يمكننا أن ننكر الأهمية الكبرى للحلول التي يقدمها مذهب صحيح – كالمذهب الاسلامي – لمتطلبات الحياة الانسانية في كل عصر ، إذ أنها معادلة لأهمية حياة النوع الانساني ، ولامتاع أغلى منه لدن أفراد البشر .

أي فرد أوتي نصيباً من فهم الإسلام والولاء له بشكل

عام يدرك في قرارة نفسه هذه المسألة ، لكنها كسائر مسائل الاسلام الاخرى ، عاشت قروناً متطاولة في حياة أفراد المسلمين ونفوسهم ، فغدت — كسائر المقدسات الدينية — تعيش في ضمائر الأفراد وأعماقهم دون أن تمسّها يد البحث والتطلع والمناقشة .

• • •

إن حرية التفكير وخاصة في الامور الاجتماعية ، لاوجود لها في تاريخنا نحن — الشرقيين — ، وإن إطلالة الفجر التي شهدتها الفترة القصيرة من صدر الإسلام ، سرعان ما غطّتها غيوم سوداء على أثر الحوادث الطبيعية والمفتعلة التي عصفت بخطّ الرسالة وعدنا بعدها إلى ظلمات العبودية والذل والخنوع ، لنعيش على أنغام قرع السوط وضرب السيف والتهليل والتكبير باسم الجبابرة والطغاة .

كان أكبر ما يستطيع أن يحققه الفرد ، هو المحافظة على نصوص دينه دون أن تمسها يد العابثين ، وكانت هذه ارادة الطغاة المتحكمين . إنهم أرادوا أن يعيش الأفراد همومهم الخاصة دون أن يتعدّوها إلى القضايا العامة والمسائل الاجتماعية التي أضحت حقاً خاصاً للسلطان .

لم ير المتحكمون ضرراً في التزام الناس بالطقوس الدينية الفردية ، لكن الذي أصروا عليه هو شلّ الفكر واخصاء

المفكرين والمنتقدين كي يكونوا هم وحدهم الدماغ المفكّر لايشاركهم في ذلك أحد .

إنهم أدركوا أن حرية التفكير ، تطلق الإرادات لتتحد وتجتمع . فما كان منهم إلا أن يتحكموا بالأفكار كي يتسنّى لهم اللعب بالمقدّرات بأية صورة شاءوا .

هذه حقائق تاريخية ، تتضح لكلّ متطلّع دونما شك أو ترديد . ولقد أتانا رسول الغرب يبشرنا بحريّة ذات وهج وبريق ، أتانا أولا ضيفاً ، ثم أضحى بعدها مالكاً مقتدراً .

إن الاطروحة التي جاءنا بها الغرب ، هيأت لنا فرصة ذهبية لنستعيد ما سُلب منا خلال القرون المتطاولة ، ولأن نفكر بوجودنا وكياننا وتراثنا من جديد .

لكننا مع الأسف ، صحونا صحوة إنسان لازال يُثقل جفونه النوم العميق . ولم نشأ أن نستفيد من هذه الفرصة ، فاستغل البشير الغربي هذه الغفلة ليجلس مكان ذاك السلطان المتحكم في الأفكار والعقول . وأضحى هو العقل المفكر المدبّر .

وفجأة صحونا لنرى « الإرادات السامية » للسلاطين قد تبدلت بارادة القدرات الاوربية .. لنرى أنفسنا قد انسقنا إلى الطريق الذي رسمه لنا الغرب وارادته لنا أوربا .

• • •

ألف من السنين تصرّمت وأرض إيران تحتضن جسد ابن سينا ومؤلفاته الفلسفية والطبية ، لكننا لم نحرّك ساكناً .

وسبعمائة سنة خلت كانت كتب نصير الدين الطوسي ومؤلفاته العلمية خلالها نصب أعيننا ، لكنه لم يحدث شيء . إلا أنه حينما نهض الأوربيون ليحيوا ذكريات علمائهم .. « نهضنا ! » نحن أيضاً لنحيي الذكريات المئوية والألفية لعلمائنا .

أكثر من ثلاثمائة سنة مضت ، وفلسفة صدر المتألهين الشيرازي مدار بحث ونقاش وشرح .. إلا أنه حينما تحدث أحد المستشرقين – قبل أعوام – عن فلسفة صدر المتألهين في إحدى مؤتمرات الجامعة أحدث ضجة في الأوساط الجامعية ليس لها نظير ، علماً بأن الجامعة كانت لسنوات متطاولة تدرّس الفلسفة في أروقتها المرمرية الجذابة ! هذه نماذج واقعية تلقي الضوء على شخصيتنا الفكرية .. إنها تدل على تطفلنا الفكري .. وعلى ضياع تراثنا العلمي .

ونفر آخر حاول المحافظة على استقلاله الفكري وعلى عدم انسلاخه عن شخصيته العقائدية بالمرّة ، وقع في ازدواج بشخصيته . فهو من جهة قد انبهر بفُتات الأفكار الغربية ، ومن جهة أُخرى لايزال يرى نفسه مرتبطاً بالفكر الشرقي الموروث .. فعاشت شخصيتان متناقضتان في نفس شخص واحد لتُسفر عن « الازدواج » .

يتحدث أحد الكتّاب المسلمين عن « الديمقراطية الاسلامية » محاولاً التوفيق بين النهج الديمقراطي والطريق الاسلامي ، وآخر يتحدّث عن « الشيوعية الاسلامية » محاولاً استخراج نصوص اسلامية تدعو إلى إزالة الطبقات!

عجيب حقاً ! إذا كانت عظمة الاسلام تظهر في هضمه وتقبله للديمقراطية والشيوعية فما لنا والاسلام !

لنتمسك بهذه المبادىء الوافدة حسب ونترك هذا التراث القديم الذي أتانا من وراء القرون المتطاولة ! !

واذا كان الاسلام كياناً مستقلاً وحقيقة حيّة فذة وله وجوده الخاص فلم هذا الاصرار على الترقيع والتمييع والتصنّع في عرض الاسلام وتقديمه ؟!

• • •

في السنوات الأخيرة – أي بعد الحرب العالمية الثانية – سعى علماء الغرب بشكل جاد إلى دراسة الأديان والمذاهب والتحقيق فيها ونشر هذه التحقيقات والبحوث ، وما كان منّا – نحن التابعون المقلدون – إلا أن حذونا حذوهم في طرح الأسئلة عن اسلامنا العظيم ورحنا نردّد :

هل أن جميع المذاهب والأديان صحيحة حقّة ؟

أوَ ليست الأديان السماوية سلسلة حركات اجتماعية إصلاحية ؟

أوَ ليس هدفُ الدين ينحصر في اصلاح الاخلاق ؟

هل ينبغي المحافظة على التقاليد الدينية في مختلف العصور؟

هل للدين هدف آخر غير التقاليد والمراسيم العملية ؟

هل الإسلام يلبّـي احتياجات البشر في كل العصور ؟

هل ... وهل ...

إن من المهم أن نؤكد أولاً أن أي عالم يتناول مسألة معينة ، فهو إنما يبحث فيها طبقاً للمقاييس العلمية التي يؤمن بها ، ويصدر احكامه وفقاً لها .

إن علماء الغرب ينظرون إلى الدين كظاهرة اجتماعية ويعتبرونه نتيجة اسلسلة من العوامل الطبيعية .

إن جميع الأديان – في نظر علماء الغرب الذين يحسنون الظن بالدين – عبارة عن نتاج عقلي لمجموعة من النابغين الذين امتازوا بقابليات نفسية وعقلية خاصة ، فهبّوا لإصلاح مجتمعاتهم وهدوا الناس إلى طريق السعادة عن طريق وضع قواعد معينة ، ثم نضجت هذه القواعد على مرور الزمن واتخذت لنفسها شكلاً متكاملاً . إن المشاهدة والتجربة والتاريخ كلها تدل على أن المجتمع الانساني في حالة رقيّ وتكامل تدريجي ، البشرية تتقدم في مضمار المدنية باستمرار.

وتذهب البحوث النفسية والقانونية والاجتماعية وحتى

الفلسفية التي تنطلق من إطار ماديّ عامة ، وأبحاث الفلسفة المادية الديالكتيكية خاصّة . إلى أن القواعد والقوانين ، هي الاخرى ينبغي أن لا تبقى ثابتة بـل تتغير بتغير المسيرة البشرية .

وتقول أيضاً :

إن القواعد التي كانت توفر السعادة للانسان البدائي وهو يعيش في كهفه ويصطاد في غابته ؛ لم تعد اليوم تصلح لعصرنا الحاضر .

والقوانين التي كانت تتحكم في عصر السيف والرمح، لم تعد تصلح لعصر القنابل الذرية والهيدروجينية .

والأعراف التي كانت تسود عصر امتطاء ظهور الخيل والحمير لا يمكن لها أن تعيش في عالم النفاثات والغواصات .

ونتيجة لهذا كله ، فان القوانين والقواعد والاعراف ، ينبغي أن تتغير بتغير المجتمع الانساني .. ويتبع هذا ضرورة تغيير المقاييس الأخلاقية ، إذ أن الاخلاق إنما تستمد ثباتها من استمرار الالتزام بها فقط .

فلا سياسة القرون الخوالي بصالحة لأن تدير دفة الامور المعقّدة المتشعّبة اليوم ، ولا العفّة التي كانت تفتخر بها المرأة سابقاً بذات معنى في عصرنا الراهن .

لم يعد العمال والفلاحون يطيقون الذل والهوان الذي كانوا

يقاسونه في العصور الماضية ، ولم تعد أساطير الخسوف والكسوف والخوف من الريح والتوكل والتسليم والرضا بالقضاء والقدر بذات معنى في عصر غزو الفضاء .

وخلاصة ما تذهب إليه هذه الدراسات الماديّة هي : أن المجتمع الانساني يحتاج إلى القواعد والأخلاق التي تناسب طبيعة ذلك العصر .

• • •

الدعوة الاسلامية – في نظر هذه الدراسات – تهدف إذن إلى سيادة القوانين والأحكام التي تضمن سعادة المجتمع الانساني على أفضل وجه .

وهذه النظم تتخذ لنفسها – كما يزعم هذا النوع من الأبحاث – مظهراً خاصاً في كل عصر ، وطريقة الرسول (ص) في تطبيق هذه النظم ، واحدة من هذه المظاهر .

والآن ينبغي أن نتطلع إلى القرآن الكريم ، باعتباره أحسن معبّر عن أهداف الاسلام ومراميه ، لنرى مفهومه عن النبوة وعن الدين ومدى انطباق هذا المفهوم على التفسير الاجتماعي والنفسي والفلسفي المادي – المذكور آنفاً – لهذه المسألة .

هل أن الإسلام يعتمد على مجموعة من نظم تختص بفترة معينة من حياة الانسانية .. أم أنه مجموعة من العقائد

والنظم الأخلاقية والقوانين الثابتة الّتي لا تقبل التغيير ..ولو كان هذا الأخير صحيحاً ، فكيف يستطيع الاسلام أن يلبّي الاحتياجات الانسانية في مختلف العصور ؟

هل يطمح الاسلام إلى إيقاف عجلة التاريخ ـ كما يقال ـ لسدّ الطريق أمام التطور المدنيّ والماديّ ؟.. هل يبغي شلّ النشاط الانساني والحيلولة دون التغيير الاجتماعي ؟.

إن الذي لا مناص من التسليم به : هو أن القرآن حين يتحدّث عن الدين السماوي وغيبياته وارتباطه بنظام الكون وعن العالم المتغير وثبات الاسس الدينية ، والأخلاق الفاضلة ، وسعادة الفرد والمجتمع وشقائهما .. يتحدث عن كل هذا بشكل يختلف عن الطريقة الّتي يتحدّث بها أولئك العلماء الغربيون المذكورون .

القرآن الكريم ، يبحث في هذه المسائل ، ضمن إطار يختلف عن الاطر الّتي تحدّدها البحوث المادية .

والنظام الاسلامي في الفهم القرآني : عبارة عن مجموعة من القوانين والنظم الّتي تطابق نظام الخلقة والتكوين .. وهي ثابتة لا تمسها يد الأهواء والرغبات ، تجسّد الحق ولا تتبع الأهواء الديكتاتورية الفردية ، ولا إرادة الأكثرية .. بل إنها تسلب حق التبديل والتغيير من أية سلطة وتسلم مقاليد الامور إلى النظام الكوني .. إلى ارادة الله .

سنوضح هذه المسألة في البحوث المقبلة باذن الله تعالى .

كيف يسد الاسلام
احتياجات كل عصر

ما أكثر ما تمرّ أمام نواظرنا بحوث علم الاجتماع وهي تؤكد على أن الانسان ، مدني واجتماعي بالطبع . إن هذه الظاهرة المشهودة في طبيعة الانسان ، ما هي إلا نتيجة قصوره عن سد الاحتياجات التي تكتنفه لوحده ، لذلك كان لزاماً عليه أن يعيش الحياة الجماعيّة .

وتؤكد البحوث القانونية ، على أن المجتمع لا يستطيع أن يسدّ احتياجات الافراد الحياتية إلا بوجود قوانين ونظم تتحكم بالمجتمع ، ليستطيع الأفراد من خلالها اكتساب حقوقهم الحقة ، ولينالوا ثمرة تجمعهم .

يتضح مما سبق ، أن العامل الأصلي في وجود العقود والقوانين الاجتماعية ، هو احتياجات الانسان الحياتية التي لا يستطيع أن يعيش بدون سدّها لحظة واحدة . وهذه الاحتياجات نفسها هي التي أدت إلى ظهور المجتمع ، وإلى إيجاد القوانين والعقود الاجتماعية .

من الطبيعي أنّا لا نستطيع أن نطلق على كيان اجتماعي — لا يسد احتياجات أفراده ، ولا ارتباط بين أعمال

أعضائه ـ اسم المجتمع . كذلك القوانين والمقررات التي لا تؤمّن سدّ المتطلبات الاجتماعية للافراد ، ولا تضمن سعادتهم ورفاههم ، ليست بقوانين واقعية لأنها قاصرة عن أداء المهمّة التي وجدت من أجلها .

إن وجود النظم والقوانين ـ على تفاوت درجة كمالها ـ ضروري حتى في المجتمعات المتوحشة البدائية . إلا أن القوانين في هذه المجتمعات البدائية تتخذ صورة الاعراف والتقاليد المحلية المتمخضة عن صدف تدريجية عشوائية ، أو إرادة فرد متجبّر أو أفراد معدودين ، ولا زال هذا النوع من القوانين البدائية متحكماً في بقاع معينة من عالمنا .

والمجتمعات المتقدمة على قسمين : إما أن تكون دينية فتتحكم فيها الشريعة السماوية ، وإما أن لا تكون دينية فتكون القوانين المتنفّذة عندئذ نابعة من إرادة أكثرية أفراد المجتمع بشكل مباشر أو غير مباشر ، وبشكل عام ، فاننا لا نلفي مجتمعا يخلو من قوانين تتحكم فيه .

تشخيص الاحتياجات

اتضح مما سبق أن الاحتياجات الحياتية للانسان ، عامل رئيسي في ظهور القوانين والعقود الاجتماعية ، واننا نريد في هذا الفصل ، أن نتبين الوسيلة التي نستطيع من خلالها أن

نشخص هذه الاحتياجات .

من الواضح أن الانسان يستطيع بطريق ما أن يشخص احتياجاته ، لكن التساؤل الذي يثار في هذا الصدد يتعلق بامكان وقوع الخطأ في هذا التشخيص وبمدى قدرة الانسان على التوصل إلى ما فيه سعادته وموفقيّته .

من الشائع في عالمنا اليوم ، أن إرادة الأفراد هي وسيلة تشخيص النظام الأصلح ، ولما لم تكن إرادة أفراد الامة متفقة غالباً ، فان إرادة الأكثرية (= نصف المجموع + ١) هي التي تؤخذ بنظر الاعتبار ، وبذلك تصادر إرادة الأقلية (= نصف المجموع – ١) ، وتسلب منها ارادة العمل .

لا يمكننا أن ننكر – طبعاً – الارتباط المباشر بين إرادة الانسان ، ووضع معيشته .

فالفرد الغنيّ الذي توفّرت لديه متطلباته الضرورية ، تخطر في ذهنه آلاف الأهواء والمرامي التي لا يفكر فيها الفقير المحتاج .

والفرد الجائع يطمع في أخسّ القوت ، ولو كان من مال غيره ، بينما يمدّ الغني يده إلى ألذّ الطعام بتأن وتدلّل .

من هنا فان التطور والتمدّن ، يغيّران من احتياجات الانسان وهذا التغيّر يتطلب نوعاً من القوانين تتلائم مع الحالة الجديدة للمجتمع . ولذلك فانا نرى القوانين والنظم

في حالة تغيّر مستمر عند الامم الحية ، وسبب هذا التغيير ـ كما أسلفنا ـ هو إرادة الأكثرية ، حيث أعطي لهذه الإرادة صفة الواقعية والرسمية ، حتى إذا لم تكن هذه الإرادة ذات صلاح واقعي للمجتمع .

فالفرد الفرنسي ، محترم الرأي إن وافق الأكثرية ، وما بريده القانون الفرنسي هو إدارة الانسان الذي يعيش في فرنسا في القرن العشرين ، لا الذي يعيش في بريطانيا ولا الذي يعيش في القرن العاشر مثلاً .

ينبغي الآن أن نتأمّل العامل المتحكم في احتياجات الانسان بدقّة .. هل إن هذا العامل في تغير دائم مع تطور المدنية وتقدمها ؟

وهل هناك عامل مشترك بين المجتمعات الانسانية على مر العصور ؟.

إننا نسلّم بتغيّر بعض الاحتياجات ، تتغير أوضاع وأحوال المجتمع البشري .. لكن الحديث حول الاحتياجات التي ترتبط بأصل الانسانية .. هل هي في تغير دائم أيضاً ؟

هل إن الانسان البدائي كان فاقداً للعين واليد والرجل والقلب والكلية والرئة والكبد وأعضاء الهضم وغيرها من الأعضاء التي نمتلكها اليوم ، أم أن وظائف هذه الأعضاء قد تغيرت ؟

هل أن الحوادث التي كان يواجهها الأسلاف كالحرب مثلاً ، لها غرض آخر غير سفك الدماء وإزهاق الأرواح ؟

وهل أن آثار تعاطي الخمر في العصور الغابرة كانت غير التي عليها اليوم ؟.

وهل أن وقع الموسيقى والغناء على السمع في زمن مضى كان يختلف عن وقعه اليوم ؟

وهل أن تكوين الانسان الأولي من الناحية الطبيعية وردود فعله الداخلية والخارجية ، تختلف عما عليه الانسان المعاصر ؟.

لا يمكن بأي حال من الأحوال الادعاء بغياب الطبيعة الانسانية واضمحلالها ، ولا يمكن القول بأن ثمة شيء قد حل محلها .

إن للطبيعة الانسانية ، سلسلة من الاحتياجات المشتركة بين العنصر الأسود والأبيض ، وبين جيل الشباب والشيوخ ، والعالم والجاهل ، والانسان القطبي والاستوائي .. وإن إرادة الانسان كانت دوماً تندفع في اتجاه سد هذه الاحتياجات وهذه تستدعي وجود مجموعة من القوانين الثابتة لتنظيم ماثبت من احتياجات الانسان ومتطلباته .

لا تستطيع أمة في أي عصر كانت أن لا تحارب عدواً يهدد حياتها إن وجدت للحرب مقدرةً وسبيلاً .

ولا تستطيع أن تحول دون إراقة الدماء إن كان دفع العدو لا يتم إلا عن طريقه .

وليس بمقدور سلطة منع أفراد المجتمع عن تناول الطعام اللازم لاستدامة حياتهم ، ولا تستطيع أن تقمع شهواتهم الجنسية ، ونظير هذا كثير مما لا يرتبط بالجانب المتغير من حياة الانسان .

• • •

مما تقدم اتضحت عدة أمور :

١) العامل الأساسي في وجود المجتمع والقوانين والعقود الاجتماعية ، هو احتياجات الانسان الحياتية .

٢) للشعوب جميعها حتى الهمجية منها قوانين ونظم خاصة بها .

٣) الفكرة السائدة اليوم ترى في رأي أكثرية أفراد المجتمع وسيلة لتشخيص الاحتياجات .

٤) رأي الأكثرية لا يطابق الواقع دائماً .

٥) ثمة مجموعة من القوانين تتغير بتغير الظروف الزمنية وبتطور الحضارة ، وتلك قوانين ترتبط بأوضاع وملابسات خاصة ، لكن مجموعة أخرى من القوانين ترتبط بأصل « الانسانية » الذي يشترك فيه جميع أفراد البشر في جميع العصور والأدوار وفي جميع الظروف والملابسات .

والآن وقد اتضحت هذه الموضوعات ينبغي أن نستبين رأي الاسلام في ذلك .

الاسلام يلبي احتياجات
كل عصر

لما كان الاسلام نظاماً عالمياً لا يختص بجماعة معينة ولا بزمان أو مكان محددين ، فان تعاليمه تتجه نحو « الانسان الطبيعي » الذي يحمل كل صفات الانسان الأصيلة غير ناظر إلى جنسيته أو لونه أو جنسه أو سنه أو علمه .

« الانسان الطبيعي » هو الذي يمتلك فطرة الله التي فطر الناس عليها ، أي الفطرة التي لم تلوّث بالأوهام والخرافات. ونحن نطلق على مثل هذا الانسان اسم : الانسان الفطري .

مما لا شك فيه أن امتياز الانسان على سائر الحيوانات إنما كان بفضل ما يمتلكه من قوى الفكر والعقل ، بينما لا تمتلك سائر الحيوانات هذه الهبة الإلهية .

إن العامل الوحيد في نشاطات أي كائن حي — عدا الانسان — هو غرائز ذلك الكائن الحي ، إذ أنها هي التي تدفعه وتوجهه لممارسة سائر أعماله الحياتية .

فالانسان هو الكائن الوحيد الذي زُوّد بجهاز حاكم مهيمن على عواطفه المختلفة .. هذا الجهاز قادر على النظر

في دوافع العواطف المختلفة ليشخّص بعدها المصلحة الحقيقية في هذه الدوافع . فربما ألحّتْ عاطفة الانسان على القيام بأمر تصدّى لها هذا الجهاز بالرفض لعدم وجود مصلحة في هذا الأمر ، وربما رغب الانسان عن شيء كان موقف هذا الجهاز هو الرغبة فيه لانطواء ذلك الشيء على مصلحة إنسانية حقيقية .

اساس التربية في المدرسة الاسلامية

لا بد لأي منهج تربوي متكامل أن يستند إلى الخصائص النوعية التي يمتاز بها الكائن الحي الذي يخضع لهذا المنهج، ومن هنا شاد الإسلام صرحه التربوي على أساس « التعقل » لا على أساس المشاعر العاطفية ، واتجه في الدعوة إلى مجموعة من العقائد النزيهة والأخلاق الفاضلة والقوانين العملية التي يستطيع الانسان الفطري بما يمتلكه من تعقّل خالٍ من الشوائب والخرافات أن يتقبلها ويؤمن بصحتها .

ما يدركه الانسان الفطري

الانسان الفطري يدرك بما وهبه الله من فطرة أن هذا العالم الكبير وما يحتوي عليه من ذرّات صغيرة دقيقة ومجرّات كبيرة هائلة ذو نظام دقيق عجيب يخضع لقدرة الخالق

الأحد . وأن وجود هذا العالم وخواصه وحركته وفعاليته إنما يستمدها من خالقه وموجده .

والانسان الفطري ، يدرك أيضاً أن العالم بكل أجزائه المتناثرة ، يشكل وحدة كبيرة وكل ما فيه من موجودات هي في حالة ترابط تام وتأثير متبادل .

والانسان الذي يشكل جزءً صغيراً جداً من هذا الكون الكبير ليس إلا ظاهرة أسهم في تكوينها عالم الوجود كله. فالانسان وليد هذا الوجود . وبعبارة أخرى ، فهو مخلوق من قبل القوة المهيمنة على هذا الوجود .

بناءً على هذا ، فان كل ما ينطوي عليه الانسان من أجهزة وقوى وعواطف وملكة عقلية هي من تصميم تلك القوة المهيمنة وتدبيرها ، وهذه القوة المهيمنة ، هي التي تضمن سعادة هذا الانسان ورفاهه عن طريق القوى المختلفة المودعة في كيانه .

فالانسان يستطيع ان يميز الخير عن الشرّ مستعيناً بشعوره وارادته الحرة ليسلك بعدها الطريق الذي يختاره . فهو إذن « فاعل مختار » ، لكن الذي ينبغي ان لا يغرب عن بالنا ، هو ان ارادة خالق هذا الانسان هي التي شاءت ان يكون تكوينه بهذا الشكل الذي يجعل منه انساناً حراً .

والانسان الفطري ، يؤمن ـ استناداً الى المقدمات

الفكرية المذكورة — : بان سعادته الحقيقية في الحياة ، لا تتحقق الا بما اشار اليه خالق هذا الانسان وبما اختاره وارشد اليه ، (تأمل بدقة) .

والانسان الفطري ، بعد ذلك ، سيستقر على ان الطريق الوحيد لضمان سعادته في مسيرة الحياة ، هو ان يفهم مكانته من عالم الوجود . وان يعلم بأنه جزء لا يتجزأ من موجودات الطبيعة ، وان يخضع لخالق هذا الكون دون سواه متّبعاً المنهج الذي ترشده اليه فطرته ويشيره عليه عقله .

الثبات والتغير في الأحكام والقوانين

ان المنهج الذي يتّبعه الانسان في مسيرة الحياة ، يتمثل بأحكام وقوانين ذات طابعين متمايزين .

١) احكام وقوانين ترتبط بالمحافظة على المصالح الحياتية للإنسان ، ولها صفة ثابتة لأنها تنظم اسس حياة الانسان في كل زمان ومكان . وهذه الاسس ، تتمثل بعبودية الانسان وخضوعه لخالقه وباحتياج الانسان دائماً الى الغذاء والمسكن والزواج والدفاع عن النفس والحياة الجماعية .

٢) احكام وقوانين ترتبط بالجانب المؤقت الخاص

للانسان ، وتختلف باختلاف طريقة الحياة ، وتتغير بتغير المدنية ، وبتطور المظاهر الإجتماعية .

فالانسان الذي كان يتنقل من مكان لآخر بوسائل بدائية ، لم يكن ليحتاج الى الطرق المنظمة المشعبة في الأرض ولا الى قوانين الملاحة البحرية أو الجوية المنظمة المعقّدة التي نحتاجها اليوم .

والانسان الأولي ، كان يلبي احتياجاته الاساسية عن طريق مجموعة بسيطة من القوانين التي تنظم شؤونه ، اما اليوم فان تطور المظاهر الاجتماعية وتوسّعها قد تطلّب قوانين مختلفة معقّدة .

والإسلام يضع من افكار الانسان واعماله الفطرية ، أساساً للمنهج الذي ينبغي ان يسير عليه الفرد والجماعة من اجل ايجاد المجتمع السامي الذي ينشده .

من هنا فان احكام الاسلام تنقسم الى ثابتة ومتغيرة ، فالقسم الاول منها يستند الى طبيعة الانسان وخصائصه التي تميزه عن سائر الموجودات وسمّاها الاسلام : الدين والشريعة ، واكد على ان سعادة الانسان تتحقق في ظل هذه الاحكام فقال تعالى :

« فأقم وجهك للدين حنيفاً فطرة الله التي فطر الناس

عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم » [1]

اما القسم الثاني من الاحكام ، فهي كما اسلفنا متغيرة بتغير مصالح الناس في الأزمنة والامكنة المختلفة . وهي منوطة برأي الحاكم الشرعي الذي يشخص الاحتياجات ضمن اطار المصلحة الزمنية وفي ضوء الاحكام الثابتة للشريعة .

وليست هذه الاحكام المتغيرة من الدين والشريعة بشيء ، الا أن الاسلام حثّ على الالتزام بها فقال تعالى :

« يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول واولي الامر منكم » [2]

هذه هي خلاصة المنهج الإلهي في تلبية احتياجات الانسان في كل عصر ، ولا زالت المسألة تحتاج الى مزيد من التوضيح آمل ان أميط عنها اللثام اكثر في البحث القادم انشاء الله .

---

١ – سورة الروم : ٣٠ .

٢ – سورة النساء : ٦٣ .

الأحكام الثابتة والمتغيرة
في الاسلام

ذكرنا في الفصل السابق ان الاحكام الاسلامية تنقسم الى قسمين متمايزين هما الاحكام الثابتة والاحكام المتغيرة .

نعود هنا فنؤكد ان الاحكام الثابتة ، هي التي ترتبط بالطبيعة الانسانية وبالتكوين الانساني ولا تختص بزمان او مكان معينين ، ولا بجنس او لون خاصين .

فاجتماع ثلة من الافراد في اي مكان وفي اي زمان يتطلب تبعاً لطبيعتهم الانسانية الموحدة الثابتة مجموعة من القواعد والقوانين التي تلبي احتياجاتهم ... كما ان هذه الثلة من الافراد ، لها ادراك وتفكير موحدان – إن لم تمسه الاوهام والخرافات – ، من هنا فان التشريعات التي تتحكم في هؤلاء الأفراد ، ينبغي ان تنسجم وتفكيرهم السليم الخالي من الشوائب .

ولما كانت الاحتياجات المذكورة مرتبطة بالطبيعة الانسانية ، فلا بد ان تكون هي الاخرى ثابتة .

فالحب والبغض والخوف والرجاء والاحتياج الى الماء والطعام والى تلبية نداء الغريزة الجنسية والى اللباس والسكن

كلها متشابهة ومتساوية وثابتة عند جميع البشر في كل زمان ومكان .

* * *

والاسلام يتحدث الى البشرية بهذا المنطق . فهو يقول : ان الضمان الوحيد لسلامة الحياة الانسانية ، هو وجود قوانين وقواعد تنسجم وطبيعة الحياة الانسانية العامة والخاصة.

الاسلام ينادي البشرية بالابتعاد عن الاهواء والتعصبات ويدعوها الى السعي وراء الحق والتمسك بأهدابه ، ويحذرها من اطلاق اسم الرجعية على الالتزام بالحقيقة ، ويجنبها التمسك بالتقاليد القديمة انطلاقاً من التعصب القومي والقبلي ، وينبهها على ان لا تصبح ألعوبة في يد الاهواء والأغراض وفي ايدي الجبابرة من أبناء البشر .

الاسلام يدعو الى التسليم لخالق الكون ، العالم بطبيعة التكوين الانساني واحتياجات هذا التكوين .

ومن اجل تحقيق هذا التسليم وتلبية الاحتياجات التي يفرضها التكوين الانساني ، وجه الخالق ابناء البشر نحو سلسلة من العقائد والاخلاق والاحكام الثابتة الضرورية سميت بالدين ، وهي غير قابلة للتغيير في كل الظروف. والدين يهدف الى سمو الانسان وتكامله في جميع مراحل حياته ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بتكوين الانسان الذاتي وطبعة الكون الذي يعيش فيه .

ان فروع العقيدة والأخلاق والأحكام متماسكة فيما بينها تماسكاً متيناً ، ومنسجمة مع اجزاء هذا الكون العظيم بكل موجوداته .

وهذه صفة هامة للتشريع الاسلامي ، لكننا لسنا الآن بصددها ، وانما الذي اردنا التأكيد عليه في هذا المقال الموجز هو وجود الجانب الثابت في الاحكام الاسلامية .

الاحكام المتغيرة في الاسلام

تحدثنا في الفصول السابقة عن الاحكام الثابتة في الاسلام ، وعن سبب ثبات هذه الاحكام ، وضرورة ثباتها مع ثبات التكوين البشري والفطرة الإنسانية .

ولا بد ان نشير بعد ذلك الى الاحكام المتغيرة في الاسلام ، تلك الاحكام التي تعتبر بمثابة منطقة فراغ في التشريع على (الوالي) أن يسدّها تبعاً لمتطلبات الظروف الزمانية والمكانية .

فتغير الزمان والمكان ، يفرض تغيراً في القوانين لجعلها مناسبة للظرف الخاص بها .

وهذا التغير ، يلبي احتياجات الانسان المتطوّرة ، دون أن يطرأ اي تغيير على الاحكام الثابتة من الاسلام .

فوليّ أمر المسلمين مكلف باستشارة المتخصصين لوضع قوانين من شأنها ان تضمن التطور الاقتصادي والفني والتعليمي في المجتمع الاسلامي . ليكون هذا المجتمع سبّاقاً في جميع الميادين التي تدعم وجوده ورفاه افراده .

ومثل هذه القوانين ليست بثابتة ، وانما تتغير تبعاً لتغير الظروف والملابسات الداخلية والعالمية .

لكن هذا التغيير ، لا يستلزم تغييراً في الشريعة التي تبقى ثابتة كما قلنا ثبات الطبيعة الانسانية .

توضيحات هامة

تثار تساؤلات حول مدى استطاعة الشريعة الاسلامية ان تلبي احتياجات عصرنا الذي تطورت فيه الامور وتعقدت وتعددت جوانب الحياة ، واضحى لكل جانب منها قوانين واحكام موسّعة ! ، وهل ان الاسلام يستطيع ان يشمل بتشريعاته كل جوانب الحياة باجزائها ودقائقها اليوم ؟!

سبق ان اوضحنا طريقة الاسلام في مواجهة التطورات الاجتماعية والحياتية ، ونؤكد هنا على ان الذين يثيرون هذا التساؤل جاهلون بالقوانين المتغيرة التي تركها الاسلام لولي الامر ليعالجها بالطريقة التي تنسجم واطار الشريعة

من جهة واحتياجات الواقع المتطور من جهة اخرى .

فالجانب المتغير من الحياة الاجتماعية ، وضع له الاسلام منطقة فراغ تملؤها الجماعة المسلمة بما فيه مصلحة المجتمع المسلم . ان المشككين في شمول الشريعة وثباتها غفلوا ما دأبت عليه قوانين جميع المجتمعات اليوم .

ان اكثر بلدان العالم ، تمتلك في عصرنا الراهن « دستوراً » يحتوي على بنود غير قابلة للتغيير ولا تستطيع السلطات القانونية او المجالس التشريعية ان تغيّر من مضمونه ، وهو يحتوي على الاسس الرئيسية اللازمة لوجود الوطن واستمراره وسيادته وضمان حقوق مواطنيه .

كما ان هناك الى جانب الدستور مجموعة من القوانين التي تعالج الجوانب الفرعية المتغيرة من المجتمع الانساني ، وهي عرضة للتغير والزيادة والحذف بتغير احتياجات المجتمع ومتطلباته .

وكما انه لا يمكن الاعتراض على عدم تغيير الدستور لانه يحتوي على اسس وجود الامة واستقلالها فكذلك لا يمكن الاعتراض على عدم تغيّر الشريعة لانها تضمن بقاء الانسانية ورفاهها ورفعتها .

وكما لا يمكن ايضاً ان نتصوّر دستور بلاد يتضمّن كل القوانين التي تعالج جميع احتياجات المجتمع ، فكذلك

لا ينبغي ان نطالب الاسلام بقوانين تسد جميع احتياجات المجتمع الانساني بكل ما فيها من تعقيد وتفصيل وتغيّر وتبديل .

ورب سائل يوافقنا على وجود قوانين ثابتة في ارقى المجتمعات البشرية ، لكنه يقول : هل ان القوانين الثابتة في الاسلام ، تستطيع ان تضمن سعادة البشرية على مرّ العصور ؟

هذه مسألة لسنا الآن بصددها ، فالذي اردنا التأكيد عليه هو ضرورة ثبات قسم من القوانين التي تحكم المجتمع الانساني وعسى ان نكون قد وفقنا لذلك .

درس من القرآن

عزيزي القارىء :

دارت الفصول السابقة حول :

« الاسلام .. ومتطلبات التغيير الاجتماعي

وفيما يلي أربعة فصول تبحث في مواضيع

متفرقة تستقي مفاهيمها من القرآن الكريم

التوحيد في المفهوم القرآني

ان العالم الذي نعيش فيه اليوم ، يشهد تطوراً سريعاً لم يسبق له مثيل في جميع المرافق الفنية والعلمية : كما ان جميع الطاقات قد حشدت من اجل ايجاد أحسن السبل لرفع احتياجات الانسان ، وهذا الاهتمام الكبير بتسخير الطبيعة وتذليلها في طريق تحقيق الاهداف البشرية ، يتطلب مزيداً من العمل والنشاط ، وتراكم الاعمال يدعو بطبيعته الى ضرورة الاسراع في انجازها وعدم التفريط بأية لحظة دون الاستفادة منها الى أقصى حد ممكن .

الا ان الذي ينبغي الالتفات اليه هو ان الانسان مهما أراد توسيع نطاق أعماله فهو محدود الطاقات والقابليات ، فانْ صرف همه في جانب فلا بد ان يكون على حساب جانب آخر .

ومن هنا فان انصراف الانسان اليوم بجميع طاقاته وملكاته نحو المسائل المادية قد ادى الى غلظة في حسه المادّي والى سيطرة الماديات على المعنويات .

ان مطالعة التاريخ ومراجعة الاوضاع الدينية للناس على مرّ العصور ، تدلنا بما لا يقبل الشك على ان البشرية متى ما اسرفت في الجانب المادي من حياتها ضعفت روحها المعنوية ونسيت قيمها الدينية .

ان كل الاعتراضات والتشكيكات التي تثار ضد المبادىء الدينية والاسس المعنوية ، إنما تنبع من هذه الروح المادية ! وان المتتبع ليرى ان هذه التشكيكات تتكرر بالذات في عصور مختلفة ، تثور حيناً لتواجه اجوبة رادعة ، فتخمد لتعود في فترة اخرى ايضاً . وهذه مسألة غفل عنها اولئك الذين خالوا ان الشك الديني وليد عصر العلم !! .

ان الدغدغات المادية ، وايحاءات الغرائز ، تتراكم في النفس البشرية فتملأ شعور الإنسان لتسوقه نحو الإبتعاد عن العقل السليم ، ويبدأ عندها اللسان يهذي بذم جميع المعنويات .

اننا نرى اليوم بعض هذه الالسن تتحرك لتقول : ان التعليمات الدينية تصلح لسكان الخيام ولا تجدي نفعاً لانسان اليوم الذي غاص في اعماق المحيطات وحلق بين الكواكب. ولتقول ايضاً : ان الدين يدفع الانسا لان يعيش عالماً غيبياً موهوماً وهو بذلك يشل الانسان عن ممارسة اعماله العلمية في حقل استثمار الطبيعة .

هذه الاعتراضات ليست بالجديدة ، فهي كما قلنا وريثة التكذيب والتشكيك والافتراء الذي جوبهت به الدعوة الدينية في مختلف العصور .

لا بد ان نشير في هذا الصدد الى مسألة هامة هي ان العلوم الطبيعية وان استطاعت ان تسلط الضوء على بعض المجهولات وتحل بعض الالغاز ، الا انها محدودة ومختصة في مجالها المعين ولا يمكن ان تكشف المجهولات الخارجة عن اطارها .

فعلم النفس مثلاً ، لا نتوقع منه ان يحل لنا المسائل الفلكية .. والعلوم الطبيعية هي الاخرى ينبغي ان لا نزجها في فهم المسائل الروحية والميتافيزيقية .

فالعلوم الطبيعية ، محايدة بالنسبة لما وراء الطبيعة لا تثبت ولا تنفي . بل تترك المجال لمنطق الدين كي يعالج المسائل الميتافيزيقية ويسبر اغوارها .

• • •

ان منطق القرآن في هذا الصدد ، يتضح من الحقائق التالية :

١) لم ينكر القرآن الكريم قانون العلية العام ، بل ارجع كل ظاهرة كونية الى عللها واسبابها الطبيعية ، وهذه الحقيقة واضحة في كل سياق الكتاب الكريم .

والانسان كموجود صغير جداً من هذا الكون هو الآخر محكوم خلال مسيرة حياته وفي مصيره ومآبه بالقوانين التي تسير الموجودات ، وليس له استقلال عن الظواهر الطبيعية التي تحيطه ، ولا يستطيع ان يقف موقف المصارع المعارض للقوانين والنظم الكونية التي تتحكم فيه وفي جميع الموجودات . بل انه يستطيع كظاهرة من ظواهر هذا الكون ان يستفيد من قواه المودعة فيه لتنفيذ مآربه التي لا تتحقق الا اذا كانت مسايرة لسائر العلل والأسباب التي تتحكم في الوجود .

٢) يؤكد القرآن الكريم على ان زمام امور الكون بجميع اجزائه ، بيد ارادة ربّ واحد يسيّر هذا الكون طبقاً لقوانين ونواميس معينة ، وهذا ما تدعو اليه الفطرة ايضاً .

فالوجود المستقل الوحيد في هذا الكون ، هو وجود رب العالمين الذي لا يحتاج في وجوده الى شيء خارج ذاته ، وكل الاشياء التي نفترضها محتاجة اليه . وهو المصدر الوحيد يمكن اللجوء اليه والركون عنده بكل ما في الكلمة من معنى .

٣) يصرح القرآن الكريم بأن علم الانسان محدود والله تعالى هو الذي تفرّد بعلم الغيب الذي يحيط بخصائص جميع الأشياء .

والإنسان يستطيع بما وهبه الله من قدرة محدودة ان يكتشف جزءاً يسيراً جداً من قوانين هذا الكون وهذا القدر الذي يهديه عقله اليه هو ضئيل جداً بالنسبة لما يحيط الانسان من مجهولات لا متناهية .

انطلاقاً من هذه النظرة فان من الجهل والغباء ان يلجأ الانسان الى القوانين المحدودة التي اكتشفها ويركن اليها ويعتبرها اساساً مستقلاً لمسيرة هذا الكون ، ومن الجهل أيضاً ان يعزف الانسان عن العلة التامة التي تتحكم في هذا الوجود لمجرد انه توهمها مخالفة لميوله ورغباته .

والحقيقة العملية التي يمكن ان نحصل عليها من كل هذه المقدمات ، هي ان الانسان ينبغي ان يفهم وجوده باعتباره جزءاً من هذا الكون ، تتحكم فيه القوانين والعلل التي تسيّر هذا الوجود .... وينبغي له ان يركن ويلجأ الى من بيده زمام هذه القوانين ومن هو علة جميع العلل وهو الله تعالى ، وان لا ينبهر بالقوانين المحدودة التي اكتشفها ليجعل منها رباً موهوماً .

ودعوة القرآن الكريم هذه ، لا تطالب الانسان باهمال القوانين والعلل الكونية التي استطاع ان يكتشفها ولا تدعوه الى الجلوس في انتظار الفرج الغيبي للوصول الى اهدافه وغاياته ، فالعامل الغيبي لا يؤثر الا عن طريق العلل والأسباب .

والانسان مكلف بالاستفادة مما وهبه الله من قدرة لاكتشاف القوانين التي تتحكم في هذا الكون والاستفادة منها لاغراضه وغاياته ، على ان لا يلجأ ويركن اليها ، بل يفهم نفسه باعتباره جزءً من هذا الكون محكوم بقوانينه ونواميسه ويلجأ الى الله الذي ترجع اليه جميع العلل والأسباب والقوانين .

* * *

هذا التصور ، اضافة الى واقعيته فانه يهب الإنسان مجموعة من الاخلاق الفاضلة والملكات الانسانية السامية ، كالتفاؤل والصبر والعزيمة والشهامة والاحساس بالارتباط بقوة جبارة لا تفنى ولا تقهر .

اضافة الى انه يقلع من النفس ما فسد من الصفات ورذل كالتكبر والانانية والزهو والخيلاء والجزع والضعة واليأس والضعف وغيرها من الصفات الذميمة التي تعتري النفس الانسانية .

ان هذا البحث وان كان قد اتخذ طابعاً فلسفياً ، الا ان جميع مضامينه قد استقيت من القرآن الكريم ، ولا يخفى ذلك على من امعن النظر في كتاب الله العزيز .

الدين في المفهوم القرآني

ان الانحراف الذي عصف بالرسالة الاسلامية في المراحل الاولى ، أبعد المسلمين عن ممارستهم العملية لمفاهيم القرآن الكريم .. فالاسس التي وضعها القرآن للتكامل الاجتماعي والفردي قد غابت عن ذهنية الانسان المسلم بفعل طواغيت الانحراف ، واضحى افراد المجتمع الاسلامي يتخبطون في النطاق الضيق لذاتياتهم .

ولم تمرّ فترة طويلة حتى تحكمت في رقاب المسلمين فئة صادرت الحريات وعبثت بمقدرات الافراد .. وعاد كل شيء خاضعاً لارادة السلطان .. حتى التفكير الاسلامي اصبح خاضعاً لمخطط الشل والإخصاء ، وكان ذلك طبيعياً ، اذ لو عاش المجتمع افكار القرآن الحقيقية لما عاد للطاغوت وجود ، فلا بد اذن ان تتحول الدراسات القرآنية الى جدل لفظي وعقائدي خاو فارغ من اي مضمون كي يطمئن ولاة الامور على استمرار وجودهم .

وظل المجتمع الاسلامي يعيش انحطاطاً روحياً وفكرياً

ومكث ابناؤه يرسفون تحت قيود الرقابات الفكرية حتى طلع عليهم البشير الغربي .

. . .

دخلت اوربا الى العالم الاسلامي وهي مجهزة بكل وسائل الاستعباد والاستعمار ، وكان اول درس لقنته لابناء المسلمين يحمل التشكيك في كل القيم والافكار والعقائد السائدة بينهم .. لقد اوحت لهم ان الفكر الاوربي وطريقة الحياة الاوربية ، هي الطريقة المثلى التي ينبغي ان تتبع ان شاؤوا لأنفسهم الرقي والتقدم .

ولم يكن المجتمع الاسلامي يحمل مقومات الصمود والمقاومة امام هذه الايحاءات وتلك المغريات ، فانهار امامها ، وأضحى المثقفون والمتنفذون يلهجون بما لقنتهم به اوروبا .. بدأوا يرددون مسألة التناقض بين الدين والعلم ومسألة الصراع بين تطور المجتمع والقيم الدينية .. ولقد وصل هذا الاستسلام الى حد بدأ فيه ابناء المسلمين يتلقون من الاوروبيين نظرتهم عن الدين والاسلام ، والتاريخ الاسلامي والفكر الاسلامي .

وكان من الطبيعي ان يحمل الفكر الاوربي نظرة سلبية متشائمة عن الدين وقيمه وافكاره . اذ ان اوربا عريقة في ماديتها من جهة ، ولها ذكريات مرة مع الكنيسة واضطهادها الفكري ومحاكم تفتيشها من جهة اخرى ،

ومن هنا فانها راحت تفسر التفكير الديني بانه وليد جهل الانسان بعلل الظواهر التي يشاهدها ..

لقد جاء البشير الاوروبي يقول : ان الانسان حينما كان يجهل علل الحوادث الطبيعية ، فانه ارجعها الى مصدر غيبي سمّاه « الله » ، اما الآن فقد اكتشف العلم كل شيء ، وما عاد للسبب الغيبي اي معنى .

وعلى هذا فلا يمكن للدين ان يحتل اية مكانة في المجتمع سوى ما تعلق بالمراسيم والطقوس التي لا أثر لها في سير الحياة الاجتماعية .

• • •

اما الفهم القرآني للدين فيختلف عن هذه النظرة تماماً ، ويسلك القرآن لتحديد معنى الدين طريقاً آخر يتدرج على الشكل التالي :

١) ان الفطرة الانسانية السليمة ، تحكم بأن كل ما في الكون خاضع لقانون العلية ، فلا يمكن ان نتصور ظاهرة لم يكن لها وجود في الكون ثم وجدت دونما علة وسبب .

٢) من هذا القانون الكوني العام ، نستنتج ان اجزاء الكون كلها مترابطة وذات تأثير متبادل بعضها بالبعض الآخر . ولقد اثبت العلم ايضاً ان حركة جميع الموجودات

بما فيها الذرات بل اجزاء الذرات ، خاضعة لما يحيطها من موجودات .

٣) والانسان كظاهرة كونية يرتبط في وجوده بسائر موجودات الكون ، وتتدخل في ايجاده عوامل لا حد لها ولا حصر تخضع كلها لارادة رب العالمين .

من هذه المقدمات الثلاث نستنتج ما يلي :

ا) لا معنى للصراع ضد الطبيعة ، اذ ان استخدام القوانين التي تتحكم في الكون لصالح الانسان لا يعني بأي شكل من الاشكال التمرد على الطبيعة . بل يعني اكتشاف الطريق الافضل لحياة الانسان عن طريق الاستفادة من القوانين الطبيعية .

ب) إن الإنسان كسائر الظواهر الكونية ، يخضع إلى الجهاز المهيمن على هذا الكون ، هذا الجهاز الذي يسيّر كل موجودات الكون في طريق كمالها ورقيّها [1] .

ج) إن أية ظاهرة في الكون بما فيها الانسان تستطيع أن تسلك طريق تكاملها ورقيّها إن طوت مسيرة القوانين الطبيعية ، وعند ذلك تكون كل القوانين الكونية مساعدة لهذه الظاهرة في شقّ طريق تكاملها . وإن شاءت هذه الظاهرة أن تتمرّد وتعرض عن القانون الكوني العام ، فانها

---

(١) الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى .

إما أن تنحرف عن مسيرها الطبيعي أو تفنى وتتحطم [1]

د) القرآن الكريم يؤكد على أن الحياة الانسانية لاتفنى بموت الانسان في الدنيا بل أنها خالدة[2] .

ومن هنا فان الطريق الذي ينبغي أن يسلكه الانسان –في نظر القرآن – هو الطريق الذي يضمن له سعادة الدنيا والآخرة ، وهذا الطريق ، يتحدد اتجاهه تبعاً للقانون الكوني العام الذي يتحكم في جميع الموجودات بما فيها الانسان ويطلق القرآن على هذا الطريق اسم « دين » [3] .

مما تقدم يتضح أن مفهوم القرآن عن الدين يتحدد بأنه المنهج الحياتي الذي يوفر للانسان – إن اتبع هذا المنهج – السعادة الحقيقية ، لكن هذه السعادة لا تقتصر على الحياة الدنيوية ، بل إنها تشمل سعادة الدنيا والآخرة إذ لا فصل في رأي القرآن بين الناحية الدنيوية والاخروية .

واتضح أيضاً أن الدين يستمد المنهج الذي يعيّنه للانسان من جهاز الطبيعة والخلقة ، لا من عواطف الانسان وأهوائه.

أي أن الدين خط الطريق اللازم لرفع الاحتياجات الفطرية للانسان طبق موازين عادلة ثابتة . والانسان نفسه

---

(١) فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى ، ومن أعرض عن ذكري فان له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى .

(٢) قل الله يحييكم ثم يميتكم ثم يجمعكم إلى يوم القيامة لا ريب فيه .

(٣) فأقم وجهك للدين حنيفاً فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله

إن ابتعد عن أهوائه وأغراضه الشخصية وحاول أن يكتشف احتياجاته وميوله الحقيقية ، فانه سوف لا يحيد عن الالتزام بما أمر به الدين لتلبية تلك الاحتياجات الواقعية الحقيقية .

وبعبارة أخرى فان المنهج الذي يريده القرآن للمجتمع الانساني يستند إلى الحق والواقع لا إلى الأهواء البشرية التي تبعد الانسان عادة عن تشخيص المنفعة والضرر الحقيقيين [1] .

إن المجتمعات المنسلخة عن منهج الدين ترضخ لإرادة فرد أو أفراد متعددين ولا وزن لمتطلبات الأفراد ولا قيمة لها.

وحتى المجتمعات الديمقراطية فان إرادة « نصف الأفراد + ١ » هي التي ينبغي أن تسود ، وفي هذه الحالة لابد أن تصادر وتلغي إرادة بقية الأفراد الذين هم « النصف -١»

أما منهج الدين ، فينطلق من تلبية إرادة جميع الأفراد واحداً واحداً دونما إجحاف بارادة أي فرد .

وكما قلنا فان الإرادة الانسانية والرغبة البشرية التي يهدف الدين إلى تلبيتهما - في نظر القرآن - هما الإرادة والرغبة الحقيقيتان اللتان تنبعان من فطرة الانسان وتكوينه .

إن إطار هذا البحث واسع جداً ونكتفي بهذا التلميح عسى أن نكون قد وفينا الموضوع بعض حقه .

---

(١) كتاباً أنزل من بعد موسى يهدي إلى الحق وإلى طريق مستقيم ...
ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السماوات والأرض .

القرآن ونظريتا
« تنازع البقاء » و « انتخاب الأصلح »

ذهب العلماء والمفكرون في تفسير المسيرة البشريه وما يعتريها من مظاهر فناء وبقاء وتطوّر إلى مذاهب شتى ، وشاع في الفترة الأخيرة على لسان علماء الطبيعيات أن الكائنات الحية في حالة صراع دائم وشامل وهو ما عُبر عنه بتنازع البقاء ، وهذا الصراع يسفر دائماً عن انتصار الأنواع القوية وسقوط الضعيفة واضمحلالها وهذا ما سُمي بنظرية انتخاب الأصلح . وعن هذا الطريق تطوي الطبيعة بجميع مظاهرها مسيرتها التكاملية .

واتخذ هؤلاء العلماء من التجارب العلمية التي أجروها على أنواع الحيوانات والنباتات وما شاهدوه من انقراض بعض الأحياء في نقاط مختلفة من العالم دليلاً على صدق ادعائهم .

لقد فسّرت مظاهر تطور المجتمع البشري وتكامله استناداً إلى هاتين النظريتين أيضاً ، فقالوا إن المجتمعات الانسانية في حالة صراع ونزاع ولا يبقى منها سوى المجتمعات القوية . والتاريخ سجل لنا حضارات سادت ثم

بادت وفنيت بعد أن فشلت في معركة تنازع البقاء .

لكن هاتين النظريتين واجهتا على الصعيد العلمي ردوداً متعددة منها أن عالم الطبيعة قد احتفظ بموجودات أضعف مع وجود أنواع أقوى وأصلح للبقاء ، كما أن بعض النباتات والحيوانات الضعيفة أمكن تبديلها بأنواع أقوى عن طريق تربية الانسان لها .

وهؤلاء الذين ردّوا النظريتين السابقتين افترضوا نظرية أخرى لتفسير مظاهر تكامل الطبيعة وهي نظرية « البيئة » ، فقالوا إن كل موجود مجبر على أن يتلائم مع الظروف الزمانية والمكانية والعوامل الطبيعية التي تحيطه ، من هنا فان اختلاف الحيوانات والنباتات وبقائها وانقراضها وتكاملها خاضع بأجمعه للظروف الجغرافية وسائر العوامل الطبيعية . وحاول أصحاب نظرية البيئة أن يجيبوا على ضوء نظريتهم على الأسئلة التي عجز أصحاب نظرية انتخاب الأصلح عن الإجابة عليها.

لكن هذه الفرضية لم تقوَ على النهوض أمام الردود العلمية التي جوبهت بها ، إذ أن أنواعاً كثيرة من الحيوانات والنباتات لم تستطع حتى الآن أن تتلائم مع ظروف البيئة التي تحيطها .

من هذه المقدمة نفهم أن الاسس الثلاثة المفترضة لتفسير تكامل الموجودات الحية إن صحّت في بعض مواضعها ،

فانها لا تصلح لتعميمها كقانون عام شامل .

إضافة إلى ذلك فان هذه الفرضيات ذات أثر سيّىء جداً لو أردنا أن نفسّر مسيرة المجتمعات البشرية على ضوئها . فلو فسرنا المسيرة البشرية على أساس نظرية تنازع البقاء لكان لزاماً علينا أن نقبل أن جميع الحروب والنزاعات الدموية بين أبناء البشر هي ظاهرة طبيعية لا يمكن اجتنابها .

و « انتخاب الأصلح » يسلب الطبقات الضعيفة حق الحياة ، ويعتبر اعتداءات الأقوياء عليها مسألة طبيعية لاضير فيها !

وفرضية « البيئة » هي الاخرى تسلب الانسان استقلاله الروحي والفكري وتجعل منه موجوداً خاضعاً للظروف الطبيعية التي تحيطه لا حول له فيها ولا قوة .

• • •

ولا يفوتنا أن نذكر أن الأساس الفلسفي العام لنشوء الظواهر المادية وتطورها وتغيرها هو قانون العلية . فكل موجود مادي — حسب هذا القانون — يؤثر في الموجودات الاخرى كي يجعل منها موجودات مشابهة له ، وهذه الظاهرة تبرز على شكل تنازع بقاء في العلل والمعلولات المادية .

ولا بد بعد ذلك للعلل القوية أن يكون تأثيرها المادّي

منصباً على العلل الأضعف منها ، وهذا ما عبر عنه بظاهرة « بقاء الأصلح » .

كما أن تفاعل العلل والمعلولات لا يتم إلا تحت ظروف خاصة مناسبة وهذا ما تم التعبير عنه بضرورة التلائم مع البيئة.

لكن هذه الظواهر ، تصح حينما يكون التأثير المتبادل بين الموجودات المادية على شكل علة ومعلول فقط ، ولا يمكن أن تنطبق هذه الفرضيات – في المفهوم الفلسفي – على الموجودات التي ليس بينها مثل هذه العلاقة .

رأي القرآن :

ظن بعض المفسرين أن عدداً من آيات القرآن الكريم يُشير إلى نظريتي تنازع البقاء وانتقاء الأصلح منها :

١) « أنزل من السماء ماء فسالت أودية بقدرها فاحتمل السيل زبداً رابياً ومما يوقدون عليه ابتغاء حلية أو متاع زبد مثله ، كذلك يضرب الله الحق والباطل ، فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض كذلك يضرب الله الأمثال »[١]

فهؤلاء ذهبوا إلى أن سيل الحوادث الطبيعية والاجتماعية

---

١ – سورة الرعد : ١٩ .

تقضي على الظواهر الضعيفة التي لا تقدر على البقاء ، وهي ما تم التعبير عنه بالزبد في الآية الكريمة ، ولا تبقى إلا الأنواع القوية التي تستطيع أن تحافظ على مقومات وجودها في الطبيعة والمجتمع .

٢) «أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وأن الله على نصرهم لقدير ، الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله ، ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيراً ، ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوي عزيز »[1] .

وقد قيل أن صدر الآية يشير إلى قانون تنازع البقاء وذيلها إلى انتقاء الأصلح .

٣) « ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض ولكن الله ذو فضل على العالمين »[2] .

وهذه الآية تشير – في زعمهم – أيضاً إلى النظريتين المذكورتين .

إن نظريتي « تنازع البقاء » « وانتخاب الأصلح » يصحان – كما ذكرنا – في نطاق معين خاص . والمفهوم القرآني الذي يؤكد على قانون العلية ينسجم مع هاتين النظريتين

---

١ – سورة الحج : ٤٥ .

٢ – سورة البقرة : ٢٥١ .

في الإطار الذي يصحان فيه ، لكن الآيات الكريمة المذكورة لا تتعرض إلى النظريتين .

فالآية الكريمة الاولى ، تؤكد على أن الحق ثابت وباق والباطل زائل لا محالة ، ولا تتعرض الآية إلى نوع من التنازع والصراع على الإطلاق .

والآيتان الثانية والثالثة تشيران فعلاً إلى صراع أنصار الحق والباطل ، وانتصار الحق . لكن هذا الانتصار لايؤكد نظرية انتقاء الأصلح . إذ أن الآيتين لا تشيران إلى أن هذا الانتصار حدث بسبب ما جهز به أنصار الحق من قوى طبيعية ، بل تؤكدان على النصر الإلهي كعامل أساسي في هذا الانتصار . إضافة إلى ذلك فالآية الثانية تؤكد على الضعف المادي لأنصار الحق .

من كل ما تقدم ، يتضح أن هذه الآيات ليس لها أية دلالة على تأييد القرآن لنظريتي تنازع البقاء وانتخاب الأصلح.

نحن نعتقد أن الأساس الذي يتحكم في المسيرة البشرية هو أساس « الاستخدام » وإلى هذا تشير الآية الأخيرة .

فالانسان يميل فطرياً إلى الاستفادة من قوى الآخرين وطاقاتهم ، وما من فرد على استعداد لأن يمنح الآخرين شيئاً من قوته وطاقته دونما مقابل ، فلا بد للانسان أن يعطي الآخرين شيئاً من قواه وطاقاته كي يستفيد من قوى الآخرين.

وأساس الاستخدام هذا ينتهي إلى تشكيل « المجتمع التعاوني » وهذا الترابط بين قوى الأفراد ، يضمن بقاء المجتمع البشري ورقيه وتكامله ، وهو ترابط ثابت ودائم لأنه يستند إلى أساس غريزي . وكل أطروحة لا تتناسب مع هذا الأساس الغريزي فانها تؤدي إلى هدم المجتمع التعاوني أو – الفساد في الأرض – على حد التعبير القرآني .

فالله سبحانه يقي الأرض من الفساد عن طريق دفع الناس بعضهم ببعض . وهذا الدفع هو الذي يضمن بقاء المجتمع ودوام الروح التعاونية فيه .

فالآية الثالثة ، لا تشير إلى نزاع فئات المجتمع ولا تعني أن هذه الفئات تتصارع ويفني بعضها الآخر كي نستنتج منها تأكيد القرآن على تنازع البقاء ، إذ أن مثل هذا الصراع يفسد الأرض والمجتمع ويوهن عرى التعاون بين الأفراد .

القرآن والحريـــة

الحرية رغبة فطرية لم تفارق الانسان في أي زمن ، بل أنها وجدت مع وجود الانسان الرائد .. فالإرادة تدفع بالكائن الانساني لأن ينال ما يهواه وما يشتهيه ، ولأن يزيل العوائق التي تعتري طريقه نحو تحقيق رغباته .

لكن الانسان موجود اجتماعي مدفوع فطرياً لأن يعيش مع أبناء جنسه ولأن يتعاون معهم في حل مشاكله .. والحياة الجماعية تتطلب الأنظمة والقوانين والأعراف التي تنظم حياة الجماعة ، وهذه الأنظمة والقوانين تحدّ بالطبع من حرية الفرد لكنه لا مفر له من الالتزام بها حفاظاً على الحياة الاجتماعية من التمزق والتشتت .

من هنا لا يمكن أن يكون للحرية المطلقة وجود في أي مجتمع من المجتمعات ، ومتى ما دار الحديث عن الحرية ، فانما يقصد بها الحرية النسبية لا المطلقة .

• • •

إنّ الذي ينبغي أن نؤكد عليه في هذا الفصل ، هو الفرق الواسع الكبير بين نظرة الاسلام ونظرة الحضارة الحديثة إلى الحرية .

لقد شادت الحضارة الحديثة بنيانها على أساس تمتع الانسان باللذائذ المادية إلى أقصى حد ممكن . فالفرد حرّ في كل عمل يميل إليه ويرغبه على أن لا يتنافى عمله والقوانين الوضعية في مجتمعه . فليست القيود الأخلاقية والدينية بذات وزن في مفهوم هذه الحضارة المادية . ولسنا في حاجة لتقييم هذه الحضارة نظرياً فالتجربة العملية التي مرت بها أثبتت أنها حطمت الروح الانسانية والفضائل السامية في الانسان وأنزلته إلى مستوى البهائم والحيوانات ، وصدته عن ارتقاء سلم التكامل الذي هيّأته له طبيعة الوجود .

أما المنهج الإسلامي ، فهو قائم على أساس التوحيد أولاً ، ثم على أساس تنمية الإرادة الانسانية والتأكيد على الأخلاق السامية ثانياً . ومن هنا فان الاسلام قيد الفرد والمجتمع في إطار معين تسوده قوانين ونظم خاصة ،وبناءً على هذا ، فان الحرية في المفهوم الإسلامي تختلف كل الاختلاف عن الحرية في مفهوم الحضارة الحديثة .

لكننا لو أمعنا النظر في هذه القيود لألفيناها هي الحرية الحقيقية ذاتها ، فالاسلام حرر الانسان من « قيود العبودية لغير الله ». وهي حرية ذات إطار واسع كبير تحطم الأغلال التي يرسف فيها الانسان اليوم في ظل الحضارة الأوربية .

إن حرية الإسلام تحرر الفرد من قيود شهواته ونزعاته الحيوانية وترفعه إلى دور المتحكم في هذه الشهوات والنزعات ،

وتحرر الشعوب من الاستعمار والاستعباد ، وتلغي السيطرة الطبقية في المجتمع ، وتسلب من القوي حقه في التسلط على الضعيف ، فيعلن القرآن منهجه بكل وضوح في الآية الكريمة :

« قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئاً ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله » (١) .

وضمن هذا الإطـــار ، حث الإسلام أبناء البشر على الاستفادة من نعم الله المسخرة للانسان دونما إفراط أوتفريط .

« خلق لكم ما في الأرض جميعاً » (٢) .

« وسخر لكم ما في السموات وما في الأرض جميعاً منه » (٣) .

• • •

ولا بد أن نشير بعد ذلك إلى أن الإسلام لا يبيح « حرية العقيدة » بشكل مطلق . فقد ذهب نفر إلى ذلك مستدلاً بالآية الكريمة « لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي» ، واستنتج من هذه الآية أن الإسلام قد منح الناس الحرية فيما يعتقدون ويؤمنون به حتى ولو كان شركاً أو عبادة للصنم والطاغوت . وليس هذا من الاسلام بشيء أبداً . فالمنهج الاسلامي قائم على أساس التوحيد والغاء الشرك ، فكيف

---

(١) سورة آل عمران : ٦٥ .

(٢) سورة البقرة : ٢٩ .

(٣) سورة الجاثية : ١٤ .

يمكن أن يتضمن المنهج حرية مخالفة هذا الأساس ؟! إنه تناقض واضح صريح . فكما أن القوانين الوضعية الراهنة لا يمكن أن تعطي للافراد حرية مخالفتها فكذلك الاسلام لا يبيح مخالفة الاسس التي يقوم عليها تشريعه .

إن الآية المذكورة تؤكد على أن الإسلام قد اتضح وانجلى بفضل القرآن والسنة ، ولا حاجة إلى الإكراه والإجبار في قبول الإسلام ، ويؤيد ذلك قوله تعالى « قد تبين الرشد من الغي » فهي السبب فيما ورد في الشطر الأول من الآية « لا إكراه في الدين » .

إضافة إلى ذلك فان جملة « لا إكراه في الدين » حقيقة تشريعية تستند إلى حقيقة تكوينية إذ أن الإكراه والإجبار لا يمكن أن يكون إلا في الأعمال والحركات الظاهرية ، ولا يستطيع أن يؤثر في القلب والفكر والاعتقاد . فالآية تنهى عن استعمال القوة في هداية الأفراد إلى نهج الدين فذلك غير ممكن تشريعياً وطبيعياً .

والآية بعد ذلك ، تشير إلى ترك التقليد الأعمى في العقائد وتحث الناس على اتباع المنطق والعقل فيما يؤمنون ويعتقدون . فالفرد المكره المجبر على اتباع عقيدة معينة يقلّد المؤمنين بتلك العقيدة دون أن ينطلق فيما يفعله من إيمان وذلك مرفوض في نظر القرآن . من كل هذا يتبين لنا أن عدم الإكراه في الدين لا يعني أبداً حرية الأفراد في انتخاب العقيدة .

الفهرس

وكاتب ومـــا كتب

يعاني مجتمعنا الإسلامي اليوم من غزو المبادىء الهدامة وانتشار الأمراض الفكرية والاجتماعية مما يجعله في أمس الحاجة إلى أخصائيين أذكياء قادرين على تشخيص الداء واكتشاف الدواء وحسم المرض مهما كان عياءً .

وقد يتبرع غير المؤهلين لمداواة هذا المريض فيلتمسون الحلول المستوردة ويبحثون — مثلاً — عن الديمقراطية في الاسلام والشيوعية فيه ...

أما المأهلون — ومنهم كاتب هذه المقالات ، والذي عرفه القارىء العربي عبر مؤلفاته النفيسة ومنها (تفسير الميزان) — فهم يستنبطون حلولهم من الكتاب والسنة غير ملوثة بالأفكار والمبادىء الدخيلة ...

وإليك — أيها القارىء العربي — ما عالجه في هذا الكتيب البحاثة الطباطبائي من قضايا ومفاهيم إسلامية وقرآنية أصيلة ..